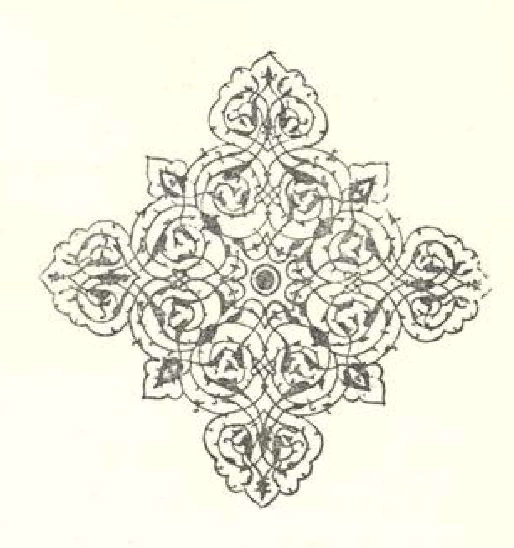
في تحقيق التراث



المغني في أصول الدين

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدأبادي

تحقيق مجموعة من الاساتذة

عرض عام ونقد الجزء السابع عشر

بتحقيق الاستاذ امين الخولي - بقلم عبد الكريم العثمان

تقوم وزارة الثقافة والارشاد مشكورة بمهمة عظيمة هي كشف الستار عن الكنوز المدفونة من تراثنا العربي والاسلامي وذلك عن طريق تحقيق هذا التراث ونشره في طبعات علمية أنيقة رخيصة الثمن لتكون في متناول جميع المعنيين بالثقافة والاداب والعلوم .

وكان مما عنيت الوزارة باصداره كتاب « المغني في أصول الدين » للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي المتوفى سنة ٤١٥ هـ .

والقاضي أبو الحسن عبد الجبار هو شيخ المعتزلة في عصره كما كان قاضيا لقضاة دولة بني بويه ، عمر طويلا اذ عاش أكثر من تسعين عاما قضى جزءا منها في طلب العلم ، وأمضى الجزء الاخر في التدريس والاملاء والتأليف ..

وقد عاش قاضي القضاة أبو الحسن في عصر تمتع الناس فيه برفاهية الحضارة وطيباتها وتطرف بعضهم فبلغ في ذلك حد المجون . وكان باستطاعة أبي الحسن أن ينعم بما نعم به الاخرون وأن يجاري كبار رجال دولة البويهيين في لهوهم ومجونهم خاصة وانه كان المقرب الأثير للصاحب بن عباد وزير البويهيين المشهور الا أن القاضي كان يعيش حياة جادة منقطعا الى العلم والتعليم والدفاع عن الاسلام عامة وعقيدته في الاعتزال خاصة حتى كان بحق زعيم المعتزلة وشيخها طيلة القرن الرابع وقسما من القرن الخامس الهجري . ولا نعلم بعده من رجال المعتزلة من بلغ مرتبته ولذلك فان ذكر اسم قاضي القضاة في كتبهم فقد ارادوا به قاضينا أبا الحسن .

خلف القاضي ثروة هائلة من المؤلفات في مختلف العلوم العربية والاسلامية ، فقد كتب في التفسير والحديث والفقه وأصوله ، والجدل وأدبه ، والكلام أو أصول الدين الى غير ذلك .. وبلغت كتبه حد الاجادة والاتقان في كل ما تناوله من بحث حتى أصبحت تآليفه عمدة المتاخرين في العقائد والتفسير وأصول الفقه فكان أغلب من كتب في هذه العلوم ، وخاصة من المعتزلة والزيدية ، تلميذا له أو متتلمذا على كتبه .

وكتاب « المغني » الذي نتحدث عنه في هذا المقال من أعظم كتبه واضخمها ، كما يعتبر من أهم ما ألف في العقائد الاسلامية ، ومن أغناها في الافكار وأدقها في التعبير ، وأبعدها عن الحشو واللغو من الكلام . ألفه في حوالي عشرين سنة أو تزيد ، فقد بدا به في شهور سنة ستين من القرن الرابع الهجري وانتهى منه في شهور سنة ثمانين من القرن نفسه وكان اضخم موسوعة في العقائد الاسلامية وقعت بين أيدينا حتى الان .

جاء هذا السفر العظيم في عشرين مجلدا تناولت كل ما يتعلق بعلم الكلام أو أصول الدين ، وقد قسمه الى بابين كبيرين هما : التوحيد والعدل على غير مافعل في كتب اخرى ، فقد تناول أصول الدين في بعضها على خمسة أبواب هي الاصول الخمسة للمعتزلة : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما تناولها في البعض الاخر على أربعة أبواب هي : التوحيد ، والعدل ، والنبوات ، والشرائع ، ولعل المفضل لدى القاضي هو التقسيم الذي أورده في كتاب المغني .

ولم تقتصر هذه الموسوعة الضخمة على عرض أراء المعتزلة في مواضيع العقيدة ، وانما سجلت بالاضـــافة الى ذلك مختلف الاتجاهات والمذاهب الاسلامية المعروفة آنذاك تسجيلا موضوعيا ثم تناولتها بالدراسة والتمحيص والنقد ، ومن هنا تبدو أهمية نشر هذا الكتاب .

كما تبدو أهمية ذلك من ناحية أخرى وهى أنه أول كتـــاب ينشر للمعتزلة حتى الان بعد كتاب « الانتصار » لأبى الحسين الخياط الذى أشرف على نشره المستشرق الأستاذ نيبرج . الا أن كتاب الانتصار لا يبلغ فى أهميته مرتبة كتابنا « المغنى » خاصة وأن أبا الحسين الخياط كان يرد فيه على ابن الراوندى المعتزلى المرتد ، الذى ألف كتابا نقض فيه فكر الاعتزال سماه «فضيحة المعتزلة» معارضا كتاب الجاحظ «فضيلة المعتزلة» (١) ولذلك لم يأت كتاب الانتصار منظما على شكل مؤلف يعرض فيه العقائد بصورة منهجية منظمة وانما كان على شكل مجموعة من الجدليات والردود .

بقى كتاب المغنى مدفونا مع جملة ما دفن من تراثنا العظيم الى أن أرسلت وزارة المعـارف المصرية بعثـة الى اليمن (٢) لتصوير بعض المخطوطات الموجودة فى مكتباتها ، فعثرت البعثـة على هذا الكاب كما عثرت على مجموعة أخرى جيدة من المؤلفات العربية الاسلامية فى شتى العلوم والفنون . غير أنها للاسف لم تعثر على الكتاب كاملا اذ لم يتبق منه الا أربعة عشر جزءا من عشرين والامل كبير فى الحصول على الاجزاء الباقية .

والاجزاء الموجودة هى :

الجزء الرابع : وهو تكملة لابواب التوحيد ، وأهم مافيهالكلام فى ان الله تعـالى لا تجـوز عليه الحاجة ، والكلام فى نفى الرؤية وفى أنه لايدرك بشىء من الحواس ، والكلام فى أنه واحد لاثانى له فى القدم والالهية .

الجزء الخامس : وهو تكملة لابواب التوحيد أيضا ، وأهم موضوعاته ، الحديث عن الفرق غير الاسلامية كالمجوسوالنصارى والصائبة وأهل الأصنام وذلك للدفاع عن عقيدة التوحيد ، كما يعرض جزءا من أسماء الله بصفاته المفيدة لما يرجع الى ذاته .

الجزء السادس : وهو أول كتب العدل ويشمل قســـمين رئيسيين هما : التعديل والتجوير والارادة .

الجزء السابع : وفيه الحديث عن القـــرآن ، ويلاحظ أن القـاضى يعرض لكلام الله فى باب العدل ، أو أفعال الله عـلى عكس ما يفعل الاشاعرة وغيرهم اذ يدخلونه فى أبواب الصفات من التوحيد لاعتقاد القاضى والمعتزلة أن كلام الله محـــدث لا قديم وهو من أفعاله تعالى لا من صفاته .

الجزء الثامن : وفيه الكلام فى المخلوق ، أى الافعال ، ويبين فى هذا المجال أفعال الله تعالى وأفعال العباد .

الجزء التاسع : وموضوعه التوليد أى الافعال غير المباشرة وهى من أهم نظريات المعتزلة .

الجزء الحادى عشر : وفيه الكلام عن الاجال والارزاقوالاسعار وفصول فى التكليف .

الجزء الثانى عشر : ويشتمل على كتاب النظـر والمعـارف وفصولها .

الجزء الثالث عشر : وموضوعه اللطف والالام ، ونظـــرية اللطف الالهى الذى أوجبه المعتزلة من أهم أسس فـــكر الاعتزال .

الجزء الرابع عشر : وفيه الكلام فى الاصلح واستحقاق الذم والعقوبة والتوبة .

الجزء الخامس عشر : وهو كتاب النبوات وأهم مباحثـه المعجزات وتمييزها عن السحر وغيره ، وفيه قسم من الاخبار.

الجزء السادس عشر : وموضوعه اعجاز القرآن .

الجزء السابع عشر : وهو مباحث الشرعيات وأصـــول الفقه .

الجزء العشرون : ويشتمل على الحديث فى الامامة والصفات التى يختص بها الامام ، وواجباته ، وعزله ، وصحة خـلافة الائمة الاربعة الى غير ذلك من المباحث .

***

وقد عهدت وزارة الثقافة والارشاد الى عدد من العاملين فى حقل الدراسات الاسلامية تحقيق هذا الكتاب ، وانتهى أكثر الأساتذة المحققين من الأجزاء التى بين أيديهم وصدر بعضها . والأجزاء التى صدرت هى :

١ ـ الجزء السادس : وقد صدر فى جزءين :

كتاب التعـــديل والتجوير : حققـــه الدكتور أحمد فؤاد الاهوانى .

كتاب الارادة : حققه الأب جورج قنواتى .

٢ ـ الجزء السابع : خلق القرآن : حققه الاستاذ ابراهيم الابيارى .

٣ ـ الثانى عشر : النظر والمعارف : حققه الدكتور ابراهيم مدكور .

٤ ـ الثالث عشر : اللطف : حققه الدكتور ابو العلا عفيفى

٥ ـ السادس عشر : اعجاز القرآن : حققه الاستاذ أمين الخولى .

٦ ـ السابع عشر : الشرعيات : حققه الاستاذ أمين الخولى

وأكثر الأجزاء الباقية تحت الطبع وستصدر قريبا .

ولا شك أن كثيرا من الصعوبات قد جابهت السادة المحققين وذلك بسبب الاعتماد على نسخة واحدة فى كثير من الاجزاء ، وهذا ما جعل من الصعب تحديد النقص أو تصحيح قراءةبعض الالفاظ والجمل . ثم ان المخطوط كتب بخط قديم غير واضح، وعلى ورق كاد أن يتلف وفيه خروم كثيرة سقط بســـببها كثير من الكلمات فتعذرت قراءتها بالاضافة الى سقوط الصفحات الاولى والاخيرة فى بعض الاجزاء .

(١) وهو من الكتب التى لم يعثر عليها حتى الان .

(٢) كان ذلك سنة ١٩٥٢ وكان وزير المعارف آنذاك الدكتور طه حسين ، أما البعثة فقد كان على رأسها الدكتــور خليل يحيى نامى ، ومن أعضائها الاستاذ فؤاد سيد أمين مخطوطات دار الكتب المصرية .

ومع كل هذه الصعوبات بذل الأســـاتذة المحققون جهودا مشكورة لتقويم النص وتحقيقــه وتقــديم ما يظن أنه القراءة الصحيحة . الا أن هذا لا يمنع من ايراد بعض الملاحظات حول تحقيق هذا الكتاب وان كانت لا تنقص من قيمة الجهد العظيم الذى بذل فيه .

هذه الملاحظات على نوعين : فمنها عام يشمل الاجزاء جميعا ومنها خاص ببعض الاجزاء .

أما الملاحظات العامة فيمكن أن تجمل فى انه لم توضع على ما يظهر خطة مشتركة للعمل بين السادة المحققين . وكان ذلك سببا لاختلاف رموز الاختصارات والاشارات الى النقصوالزيادة فى النسخ الى غير ذلك ، كما انه كان من أسباب الخطأ فى بعض القراءات كما حصل فى الجزء السابع ص ١٤٨ سطر ١٠ اذ قرأ السيد المحقق عبارة على النحو التالى « وقد أوردنا ذلك فى بعض اللمع أيضا » وصحتها فى « نقض اللمع » وهو كتاب مشهور للقاضى عبد الجبار ألفه مناقضا كتاب « اللمع » لأبى الحسن الأشعرى ، وهو كتاب مشهور أيضــا طبعه الأب مكارثى .

وكان من نتيجة ذلك أيضــا أن بعض السادة المحققين عرف للاعلام المذكورة فى الكتاب وبعضهم ترك التعريف بها وكان يجب أن يتفق على التعريف بها أو ترك ذلك الى جزء لاحق تعــرف فيه الاعلام كلها ، وسبب هذا التردد والخطأ فى التعريف باسماء بعض الاشخاص الذين كان يستشهد بهم القاضى كثيرا فى كتبه فقد قرأ السيد محقق الجزء الثالث عشر ص ١٥٥ سطر ١ « فقد ذكر أبو على بن جلاد رحمه الله » وأشار فى الهامش « لعله أبو عل محمد البصرى من اتباع أبى هاشم » ٠ وصحته « أبوعلى ابن خلاد» وقد ذكره ابن المرتضى صاحب المنية والأمل فى الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة وقال « هو احد اساتذة القاضى » كما قرأ السيد المحقق فى نفس الصفحة « وذكر شــيخنا أبو عبد الله رحمه الله مثالا .. » وقال فى الهامش « لعله أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطى المتوفى سنة ٣٠٦ ، وكان من أتباع أبى على الجبائى » مع أن هــذا الاسم يتردد فى جميع أجزاء المغنى ، وهو أبو عبد الله الحسين بن على البصرى شيخ القاضى عبد الجبار ، قال صاحب المنية والامل ص ١٠٥ : توفى سنة ٣٦٧ ، الا أن القاضى عبد الجبار فى طبقاته ورقة ٧٧/ب * يذكر أن وفاته كانت سنة ٣٦٩ هـ ونقــل عنــه هــذا التاريخ الحاكم أبو السعد فى شرح عيون المسائل *

كما كان من أسباب فقدان الخطة المشتركة اختلاف السادة المحققين فى قراءة بعض المصطلحات الكلامية ، وفى ظنى أنه لو كانت هنالك خطة واتصال مستمر بين المحققين لامكن تجنب مثل هذه الهنات ولجاء العمل كاملا من جميع وجوهه .

ومرة أخرى ، لا أحب أن انتقص من قيمة العمل العظيم الذى قام به المحققــون فى تقــويم نص كتاب صــعب مكتوب بعبارة علمية جادة لا تحتمل التصرف أو التأويل .

أما الملاحظات الخاصة بكل جزء من الاجزاء ، فان ذلك يتطلب عرض اجزاء الكتاب كلها ، ولا أظن أن هذه المجالة تسمح لى بالقيام بمثل هذا العمــــل ، لذلك فاننى ساجتزىء بايراد الملاحظات الخاصة باحد الاجزاء الذى الجانى ضرورة تحضير بعض البحوث الى قراءته قبل الاجزاء الاخرى على أن أتكلم عن الاجزاء الباقية فى أعداد قادمة ان شاء الله .

والجزء الذى سنتناوله بالنقد هو الجزء السابع عشر ، وقد نشر باسم « الشرعيات » ويشمل كما ذكرنا آنفا آراء القاضى فى أصول الفقه مما يتصل بعلاقتها بالتكليف ، أى بما يوجبــه العقل والسمع على العبد من أفعال وتصرفات .

قام بتحقيق هذا الجزء الاستاذ أمين الخولى وحرره عــلى مصورة واحدة .

والجزء ـ والحق يقال ـ من أصعب الاجزاء قراءة بسبب كثرة خرومه ، وطمس بعض صفحاته وتمزق بعضــها الاخر . وقد حاول الاستاذ المحقق جهده أن يقدم النص الســـليم ، فاصاب فى كثير من المواضع واخطأ فى بعضها ، ولعل من اهم أسباب الخطأ أنه لم يرجع الى المخطوطة وانما اكتفى بالمصورة مع أن المخطوطة موجودة فى دار الكتب وبالرجوع اليها يتبين أن المصورة كثيرا ما ينقص منها بعض الكلمات فى أوائل الاســطر أو أواخرها بسبب ضيق الفيلم عن استيعاب الصفحة باكملها كما انه حصل بعض التكرار أثناء تصوير بعض الصــفحات كما فى الصفحة ١٩٦ (لوحتا ا و ب) فقد أقحمت مرتين وأثبتها المحقق فى كلتا المرتين ، مع أنه لو عاد الى المخطوطة لوجد أن الخطأ من التصوير ، ولاستقام اللفظ ، وكذلك فقد اقحم المصور على المصورة الصفحة ١٦٩ (لوحتا ا و ب) ، وهى من جزء آخر لاعلاقة له بهذا الجزء ، وأثبتها السيد المحقق وأبدى تشــككه وعجبه من وجود هذه الصفحة ، ولو انه عاد الى المخطوطة لوجد أنها مقحمة على هذا الجزء .

ثم أن السيد المحقق ترك كثيرا من الفراغات والصــفحات البيضاء لانه لم يستطع قراءة ما فيها ، ولو أنه اســتعان بالمخطوطة لوضح له كثير مما غمض عليه من القراءة ولاستطاع ان يقدم النص أكثر كمالا .

والحقيقة ان القارىء لهذا الجزء كما قدم قد يظــن لكثرة الالتواءات فى لغته أن قاضى القضاة أعجمى لايحسن الــكتابة مع أنه لو اكتمل تقويم النص بالرجوع الى المخطوطةلاستقامت قراءة كثير من الالفاظ والعبارات ولوضح أن القاضى يجيـــد الكتابة وأنه دقيق التعبير ، ولا يضع كلمة الا اذا كانت تؤدى غرضا وفائدة .

ولابد قبل البدء بتفصيل ما أجملت من أن ألفت النظر الى انه قد يكون ما سأثبته فى هذا المقال من النص وتصحيحاته كثيرا ولكنه لا بد منه حتى يتيسر لمن اقتنى هذا الجزء أن يكمله ويصحح ما وقع فيه فيسيغ قراءته وفهمه .

١ ـ أثبت الأستاذ المحقق لوحتى ا و ب من الورقة الأولى من المخطوط فى الصفحة ٧ من المطبوع على النحو التالى :

فى السطر ١ ـ　　العلم

فى السطر ٢ ـ من　　ومن　　وذلك ما

فى السطر ٣ ـ　يصح فى طريقــة العلوم الضرورية ولا المكتسبة　　صح

فى السطر ٤ ـ　　علمه به دون علمه

فى السطر ٥ ـ　　ينب الى الصدق　　اخفى

* مخطوط من جزء واحد فى مكتبة الاستاذ فؤاد السيد .

* مخطوط بدار الكتب .

من علمه   بما بينا

فى السطر ٦ ـ   وهذا طريقة واجبة فى العلوم

فى السطر ٧ ـ   وجوزنا ذلك   لجوزنا
مثله

فى السطر ٨ ـ   وهذا يوجب ابطال   من هذه

فى السطر ٩ ـ   فان قال : ان العلم بمراده هنا

فراغ فى الصفحة بمقدار سطرين

ضرورية لانا نعلم اختلاف الناس فى
وفى صفاته ونعلم الحاجة فى ذلك الى الاستدلال ، فلا فرق بين من قال انها ضرورية وبين من قال ذلك ولا فرق بين هذا القول وبين القول بان افعال العباد كلها ضرورية من قبله تعالى
وفى ذلك   العباد أو التعبد التى كان قولهم قد تقدم
فى جميع ذلك   فساد قولهم

وبالعودة الى المخطوط ومع شىء من التمعن فيه والصبر عليه يمكن اثبات هذه الصفحة كما يلى :

فى السطر ١ ـ الاصل مكتسب ، ولو جاز فوجد العلم الذى هو اجلى

فى السطر ٢ ـ يكون اغمض ومن حق ما يكون اغمض ان يكون أجلى وذلك مما

فى السطر ٣ ـ لا يصح فى طريقة العلوم الضرورية ولا المكتسبة ولذلك لا يصح

فى السطر ٤ ـ أن يكون لذلك مما للجلى علمه به دون علمه بالخفى وأن يكون علمه

فى السطر ٥ ـ « بما » (*) يستند الى الضرورى باول مرتبة أخفى من علمه بما يستند

فى السطر ٦ ـ اليه بواسطة ، وهذا طريق واجبة فى العلوم كوجوب

فى السطر ٧ ـ تعلق بعضها ببعض ، فلو جوزنا فى ذلك النقص لجوزنا مثله فى

فى السطر ٨ ـ تعلق البعض بالبعض ، وهذا يوجب ابطال ما نعرفه من هذه

فى السطر ٩ ـ الاحكام العامة فى العلوم . فان قالوا : ان العلم بمراده

فى السطر ١٠ ـ من الخطاب ليس هو العلم بصفاته فلا يمكن كونه

فى السطر ١١ ـ فرعا على العلم بذاته بل هو علم معه الخطاب ، والخطاب

فى السطر ١٢ ـ لا يعلم باضطرار . قيل لهم : اعتبرتم اللفظ فى ذلك

فى السطر ١٣ ـ ولم تتاملوا « المعنى » (*) وليس يجب اذا علقنا الارادة بالخطاب

فى السطر ١٤ ـ « أن تكون » (*) بصفات الخطاب لان القديم هو المريد بخطابه

فى السطر ١٥ ـ منا ما سميته من العبارات والعلم بأن المراد بالخطاب

فى السطر ١٦ ـ يتلو العلم بانه جل وعز مريد منا ذلك .

(*) قراءة اجتهادية .

والعلم بانه مريد

فى السطر ١٧ ـ فرع على العلم بذاته فلو جاز أن يعلم ذلك باضطرار

فى السطر ١٨ « ـ » بابه طريقة الاكتساب « ـ » لجاز القول

فى السطر ١٩ بان العلم بكونه قادرا وعالما وحيا « طريقة » (*) الاضطرار فانه « لا تعلم » * ذاته الا من جهة الاكتساب ومتى جوزنا المخالفة فى ذلك

فى السطر ٢٠ ـ   ما تكلمنا به على من قال (١)

فى السطر ٢١ ـ أجمع « تكون » * ضرورية لأنا نعلم اختلاف الناس فى الله (٢) وفى صفاته ونعلم الحاجة فى ذلك الى الاستدلال بها (٣) ، فلا فرق بين من قال فيها انها ضرورية وبين من قال ذلك . ولا فرق بين هذا القول وبين القول بأن أفعال العباد كلها ضرورية من قبله تعالى وفى ذلك أيضا (٤) العبادة (٥) أو التعبد فمتى (٦) كان قولهم يقدح (٧) جميع ذلك فقد « بان » (*) فساد قولهم . ويلاحظ ان الاستاذ المحقق اسقط هنا أكثر من عشرة أسطر كما أنه ترك أغلب الصفحة بيضاء .

٢ ـ فى الصفحة ٨ من المطبوع أثبت السيد المحقق الصفحة على النحو التالى :

فان قالوا : انه تعالى يضطر الى المراد « ـ » لان الخطاب ليس بدلالة ولا بد   من معرفة المراد   من الاضطرار والا لم تحصل المعرفة وليس كذلك « ـ » فى كونه قادرا أو عالما لان الأدلة على ذلك صحيحة   مبنية
على الاضطرار

مع القول بان العلم بذاته   ان يصح كون   بمراده ضرورة
ثم قولوا انه تعالى يختار   الى ذلك فاما ونحن
نمتنع من صحته فالذى اوردتموه   له
(وترك هنا فراغا لسطرين مع أن الكلام متصل)
وبعد فانكم بنيتم ذلك على أن الخطاب لا يدل   على كونه
قادرا وعالما وقد بينا   انه يدل وان كان وجه دلالته
على كونه قائما وقادرا   / فقد بينا
فى ذلك ..

ويمكن بالرجوع الى المخطوطة أيضا ملء الفراغات وقراءة الصفحة على النحو التالى :

فان قالوا انه تعالى يضطر الى المراد « بخطابه » لان الخطاب ليس بدلالة ولا بد من معرفة المراد فلا بد من الاضطرار ، والا لم تحصل المعرفة وليس كذلك الحال فى كونه قادرا أو عالما لان الأدلة على ذلك صحيحة وهى معينة على الاضطرار قيل له : اذا ثبت بما قدمناه ان ذلك يصح فهذه التفرقة ساقطة لانها مبنية على أنه تعالى « لايجوز » أن يختار فى احدهما خلاف

* قراءة اجتهادية .
* فى السطر كلمات غير مقروءة
(٢) أنقصها من القراءة
(٣) أنقصها من القراءة .
(٤) أنقصها من القراءة .
(٥) قرأها العبادة .
(٦) قرأها التى
(٧) قرأها من تقدم فى

ما يختاره فى الآخر «فيلتقى» (١) ان مع القول بأن العلم بذاته اكتساب يصح كون العلم بمراده ضرورة .

ثم قولوا انه تعالى يختار أن يضطر الى ذلك فاما ونحن نمتنع من صحته فالذى أوردتموه « لا مؤيد » ⁕ له

وبعد . فانكم بنيتم ذلك على أن الخطاب لايدل بدلالة الافعال على كونه قادرا وعالما وقد بينا « فيما تقدم » ⁕ انه يدل وان كان وجه دلالته مفارقا لوجه دلالة العقل على كونه فاعله قادرا « من حيث دلالة » ⁕ الحكمة والاعتبار لا على طريقة الايجاب / فقد بينا فى ذلك .

٣ ــ فى الصفحة ٩ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة هى : التعويض ، وفى السطر ١٩ ترك فراغا لعدة كلمات لم أتبين الا واحدة هى : الالام . وفى السطر ٢٠ أنقص كلمتين هما : وجوه ، عليها .

٤ ــ فى الصفحة ١٠ : أثبت السطر الاول على النحو الاتى ، وبعد : فانا نقول فى الخطاب لو صح فساد الوجه ، وصحته : وبعد فانا نقول فى الخطاب الواقع منا أنه يدل لو صح الوجه . وفى السطر الثانى من الصفحة ذاتها زاد كلمتين هما : اذا وقعت . وفى السطر ٤ من الصفحة نفسها قرأ : وسائر أوصاف وجودها ، وصحته ، وسائر أوصافها وجودها .

٥ ــ الصفحة ١٤ السطر ١٩ قرأ : فيجب أن يقع وصحته : فيجب أن لايقع .

٦ ــ فى الصفحة ١٨ السطر ٨ قرأ : بعددها من اجراء القصد ، وصحته أجزاء . وقد أشار فى الهامش أنها قد تقرأ : أجزاء وان ما أثبته أشبه بالسياق . الا أن السياق مع كلمة أجزاء . ويفسر ذلك ما بعده لأن كلمة الأجزاء ترد فى الصفحة ١٩ فى السطر ٥ والسطر ١٦ .

٧ ــ فى الصفحة ٢٣ السطر ٤ قرأ : فيزيده ، وصحته : فيريده

وفى السطر ٥ قرأ : ولو أنه كونه عالما ، وصحته : وان كان عالما .

٨ ــ فى الصفحة ٢٨ السطر ٥ ترك فراغا لكلمة هى : أشد.

٩ ــ فى الصفحة ٣٠ السطر ١٣ ترك فراغا لكلمة هى : غرورا .

١٠ ــ فى الصفحة ٣١ السطر ١٨ قرأ : نضطر ، وصحته : يضطر

١١ ــ فى الصفحة ٣٣ السطر ٥ قرأ : لان فى ذلك مايجرى السلم دون الخيانة . وصحته : لان فى ذلك ما يجرى مجرى الفساد والخيانة . وفى السطر ٩ قرأ : وفى نياته ، وأشار فى الهامش أنها قد تكون فى بيانه ، وهذا هو الاصح .

١٢ ــ فى الصفحة ٣٤ السطر ٥ قرأ : مما يدعو ، وصحته : ما يدعو ، وفى السطر ٨ قرأ : فاذا لم يقبح ذلك ، وصحته : فاذا لم يصح ذلك . وفى السطر ١٧ قرأ : يفوت ، وصحته ثبوت .

١٣ ــ فى الصفحة ٣٦ السطر ٧ قرأ : انه تعالى يخفى مراده وصحته : يخص مراده. وفى السطر ١٢ قرأ : صالح متة وقد كرر ذلك فى أكثر من موضع ، وصوابه صالح قبه وقد ترجم له ابن المرتضى فى المنية والأمل ص ٧٣ طبعة بيروت .

وفى الصفحة ٤٠ قال عن الورقة ٢٠/م من المخطوط : انها مطموسة لا يقرأ منها شىء ، ولو رجع المحقق الى المخطوطة لوجد أنه ليس هناك صفحة مطموسة ، فالصفحة بيضاء لانها نهاية الفصل . ويدل على ذلك أن القاضى يقول فى اخر الورقة السابقة : يتلوه فى الذى يليه فصل فى أن ما يريده تعالى بالخطاب ويفيده لابد من ان يدل عليه. ونجد هذا مثبتا بالورقة ٢٠ ب من المخطوط : فصل فى أن ما يريده تعالى بالخطاب .. الخ .

وفى الصفحة ٤١ والسطر ١٢ ، قرأ : أولا ، وصحته أم لا .

١٤ ــ فى الصفحة ٤٧ السطر ٤ قرأ : لكانت تدخل ، وصحته : لكانت لا تدخل . وفى السطر ٥ قرأ : لحصل ، وصحته : يحصل .

١٥ ــ فى الصفحة ٤٩ قرأ الاسطر ١ ، ٢ ، ٣ على النحو التالى : .. فانه تعالى يميز بين خطابين بما اقترن به الاضطرار الى قصد الشىء عرفنا به المراد ، وما عرى عن ذلك لايعرف به المراد. وصحتها : بانه تعالى يميز بين خطابين بين اثنين : بما اقترن به الاضطرار الى قصد الشىء ، والمتحمل عرفنا به المراد ، وما عرى من ذلك لا يعرف به المراد .

١٦ ــ فى الصفحة ٥١ السطر ٦ قرأ : المختلفين ، وصحته : المخالفين

١٧ ــ فى الصفحة ٥٨ السطر ٥ قرأ : بمرتبة ، وصحته : طريقة

١٨ ــ فى الصفحة ٦٠ السطر ٨ ترك فراغا لكلمة (قال فى الهامش انها لا تقرأ) وهى : بذلك

١٩ ــ فى الصفحة ٦١ السطر ١٠ قرأ : وجوب وهى : وجب

٢٠ ــ فى الصفحة ٦٢ السطر ١٣ قرأ : أن ، وهى : أو

٢١ ــ فى الصفحة ٧١ السطر ٥ قرأ : الذى المراد به ولا يسمعه ، وأشار فى الهامش الى أن هنا فراغا لكلمة وان السياق لا يتصل ، غير أن السياق متصل ، ومثل هذه الفراغات يتركها الناسخ أحيانا .

٢٢ ــ فى الصفحة ٧٢ السطر ٩ قرأ : ان تجعل ، والأصح : أن يجعل

٢٣ ــ فى الصفحة ٧٣ السطر ١٧ قرأ : من أن يعلم به ، وصحته : من العلم به

٢٤ ــ فى الصفحة ٧٦ السطر ١٢ قرأ : لافرق بين التكليف العقلى والسمعى ، وصحته العقل والسمعى

٢٥ ــ فى الصفحة ٧٧ السطر ٩ قرأ : بعد تمام الفصل ، وصحته : فيه تمام الفصل

٢٦ فى الصفحة ٧٩ السطر ١٤ ترك فراغا لكلمات ضائعة ، وليس هنالك أى كلمة ضائعة من الاصل ، وكذلك فى الصفحة ٨٠ السطر ٢ .

٢٧ ــ فى الصفحة ٨٠ السطر ٣ ، ٤ قرأ : الا أن تعول عليه المواضعة ويكون فى حكم القول ، وقد صححها الناسخ على هامش المخطوطة « الا أن تكون عليه المواضعة فيصير فى حكم القول » وفى السطر ٤ قرأ : لخطاب ، وصحتها : بخطاب .

(١) من الاحرف الباقية يمكن قراءتها فيليق ، أو فيلتقى .

⁕ قراءة اجتهادية

٢٨ ـ فى الصفحة ٨٤ السطر ١١ قرأ : لان القول ، وصحتها: لأن الذى يدل . وفى السطر ١٨ ترك فراغا لكلمـــة ، وتقرأ فى المخطوطة ، وهى : الاسم .

٢٩ ـ فى الصفحة ٨٧ قرأ عنوان الفصل على النحو التالى : فى أقسام الأدلة التى يخص بها العموم يبين بهـا المراد بالخطاب المجمل . وصحته : فى أقسام الادلة التى يخص بها العمـــوم ويتبين بها المراد بالخطاب المجمل وغيره .

٣٠ ـ فى الصفحة ٨٨ السطران ٦ و ٧ قرأ : قد صارت أدلة اختصت بأوصاف دالة لغيرها ، وصحته : قد صـارت اذا اختصت بأوصاف دلالة لغيرها . وفى السطر ١٦ كلمة « لاتدل » مكررة وفى السطر ١٩ قرأ : المختلفين ، وصحته المخالفين . وترك فراغا لكلمة ، لعلها : لما كانت .

٣١ ـ فى الصفحة ٩٦ السطر الثانى قرأ : كالخطـــر ، وصحتها : كالحظر .

٣٢ ـ فى الصفحة ٩٩ السطر ٥ قرأ : وقد يوصف بان عليه أن يفعله فبان بذلك ، وصحته : فقد يوصف بان عليه أن يفعله . قد بان بذلك .. وفى السطر ٦ قرأ : شبه ، وصحتها : وشبه .

٣٣ ـ فى الصفحة ١٠٠ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة ، وهى : بجوارح ، جمع جارحة ، وهو يستعمل هذا التعبير فى كتبـه الاخرى ، وفىالسطر ١٥ قرأ : اذا كان خلف الاول وشرع فعله ، وصحتها : اذا كان كلف الأول ويتنوع فعله .

٣٤ ـ فى الصفحة ١٠٠ سـطر ٦ قرأ : وعنـدهم أن بعـد الوجود ، وترجيحى : وعندكم ، لانها أقرب الى السياق .

٣٥ ـ فى الصفحة ١٠٦ سطر ١ قرأ : وأسير عليه ،وصحته: وأشير عليه .

٣٦ ـ يوجد هنا تقديم وتأخير فى اثبات الصفحات وأرقامها، فقد أثبت فى الصفحة ١٠٩ السطر ١٧ ما يلى : فان قال : انه وان ساله الواجب فليس يصير واجبـا بمسالة فالسؤال صحيح ، وقال فى الهامش : أنه يلى ذلك نحو خمس كلمات مشتبهات ولم يثبتها ، وبالعودة الى المخطوط تبين أنها :

« تم والحمد لله رب العالمين » وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله الطاهرين .

وهنا تنتهى الورقة ٥٨ب من المخطوط . الا أن الاســـتاذ المحقق أدخل عليها ما هو من الورقة ٦٠ أ منالمخطوط . ويجب أن يثبت الكلام على الشكل التالى ، بعد الصفحة ٥٨ ب تليها الصفحة ٥٩ ا وهى بيضاء . ثم ٥٩ ب وفيها ما أثبته المحقق فى أسفل الصفحة ١١٠ من الكتاب المطبوع بعد السطر ١٠ . ثم تبدأ الورقة ٦٠ ا من المخطوط على النحو التالى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد الله رب العالمين

فان قال انه وان ساله الواجب فليس يصير واجبا بمسالة فالسؤال صحيح . ثم يتصل الكلام بأول الصـفحة ١١٠ من المطبوع ويحذف ما أثبت اسفلها بعد السطر ١٠ ، لأن ما أثبته الأستاذ المحقق يوهم تقديمـا وتاخيرا فى أوراق المخطوط . وأما ما ذكره من أنه وصل الكلام بما فى صفحة ٦٠ أ دوناعادة السؤال الذى أورده فى ذيل صفحة ٥٨ فلا ندرى لم فعل المحقق هذا ولم يجر عليه فى الكتاب الا هذه المرة . فقد اعتاد دائما اثبات الصفحات كما هى .

٣٧ ـ فى الصفحة ١١٨ السطر ٨ ترك فراغا لكلمة ، هى : سليما .

٣٨ ـ فى الصفحة ١٢٢ السطر ٧ قرأ : انها اذا وردت بعد الاباحة وجبت ، وقد صححها الناسخ على المخطوطة : انها اذا ورد بعد الاباحة حظر كانت على الاباحة .

٣٩ ـ فى الصفحة ١٢٣ السطر ١٠ قرأ : بان ذلك يوصـل به لخير بين ، وصحته : بأن ذلك يوجب أن يخير بين .

٤٠ ـ فى الصفحة ١٢٦ السطر ٥ قرأ : وعدده ، وصحته : وغيره .

٤١ ـ فى الصفحة ١٢٩ السطر ٣ قرأ : نزل به ، وصحته : يرد .

٤٢ ـ فى الصفحة ١٣١ السطر ٥ قرأ : تنبيه ، وصحته : تبيينه .

٤٣ ـ فى الصفحة ١٣٢ السطر ١٠ قرأ : ولوجب مثله فيما تكلفه الامة له العلماء ، وصحته : ولوجب مثله فيمـا تطلقه الامة وبعض العلماء .

٤٤ ـ فى الصفحة ١٣٩ ســـطر ٦ قرأ : بنقل ، وصحته : ينقل .

٤٥ ـ فى الصفحة ١٤١ السطر ١٨ قرأ ، جميع ، وصحته : بجميع .

٤٦ ـ فى الصفحة ١٤٢ السطر ١٦ ترك فراغا لكلمة ، هى : التابع

٤٧ ـ فى الصفحة ١٤٣ السطر ٧ قرأ : القادر ، وصحته : القاصد

٤٨ ـ فى الصفحة ١٤٩ سطر ١٢ قرأ : أولة ، وصحته : أول

٤٩ ـ فى الصفحة ١٦٤ السطر ١٣ قرأ : لانه جل وعز يعتد به ، وصحته : لانه جل وعز يقصد به .وفى السطر ١٥ قرأ : انا لا نعتد بذلك ، وصحته : اذن لا يعتد بذلك .

٥٠ ـ فى الصفحة ١٦٩ السطر ١٣ قرأ : لانها تقتضى من يرى اتباع .. وصحته : لأنها تقتضى التحذير من ترك اتباع .

٥١ ـ فى الصفحة ١٧٢ السطر ٢٠ ترك فراغا لكلمة ، هى : شمل

٥٢ ـ فى الصفحة ١٧٤ السطر ٥ قرأ : فى بيان ما الاجماع ، وقال فى الهامش : رسم ما بعدها فى الصورة هكذا لله فهل المـراد مائية ؟ انه هو المراد والقاضى يستعمل هذا الاصطلاح كثيرا .

٥٣ ـ فى الصفحة ١٨١ السطر ٧ قرأ : نستغنى عن تتبع ، وصحته : لا نستغنى عن تتبع

٥٤ ـ فى الصفحة ١٨٤ السطر ٨ قرأ : أن مزيتها ، وصحته : ان طريقها ، وفى السطر ٩ قرأ : وأدل ، وصحته ، او دل

٥٥ ـ فى الصفحة ١٨٦ السطر ١٠ قرأ : تثبتون ، وصحته : تثبتوه .

٥٦ ـ فى الصفحة ١٨٧ السطر ٦ قرأ : لابد من أن عـــرفوا صحته ، وصحته : لابد من أثر عرفوا صحته ، وفى السطر ١٢ قرأ : بالاسندلال ، وصحته بالاستدلال ، وفى السطر قرأ : من أحوالهم فيما ، وصحته : من أحوالهم التثبت فيما .

٥٧ ـ فى الصفحة ١٩٠ سطر ٧ قرأ : لازجاء المناقصة،وصحته لادعاء المناقضة .

٥٨ ـ فى الصفحة ١٩١ السطر ٢ قرأ : طريقة ، وصحته : طريقه دون نقط على التاء . وفى السطر قرا : وفى خير احـد

لكونه من ، وصحته : وفى خير أحد الخونة من المجوس انهما

٥٩ ــ فى الصفحة ١٩٢ السطر ٧ قرأ : يفعلونه ، وصحته : ينقلونه ، وفى نفس السطر قرأ : فيما ذكرناه ، وصحته : مما ذكرناه .

٦٠ ــ فى الصفحة ٢٠٠ السطر ١٠ ترك فراغا للكلمة ، هى : مزيحا

٦١ ــ فى الصفحة ٢٠٢ السطر ١١ ترك فراغا لكلمة : لما اورد أبو بكر ، وصحته : لما أورد فيه أبو بكر .

٦٢ ــ فى الصفحة ٢٠٤ السطر ١٣ قرأ : وقدموه ، وصحته : وقد صرح ، وفى السطر ١٥ قرأ يثوبون ، وصحته : يترقون

٦٣ ــ فى الصفحة ٢٠٥ سطر ٢ العنوان قرأ : «مانيه» تركها دون تنقيط وصحتها مائية

٦٤ ــ فى الصفحة ٢٠٦ السطر ٣ قرأ : فيه باقى الفصل ، وصحتها : فيه تمام الفصل .

٦٥ ــ فى الصفحة ٢٠٨ السطر ١٧ قرأ : هنا اذا وقع ،وقال: قد تقرأ هذا ، وأرى أن القراءة الثانية هى الأصح

٦٦ ــ فى الصفحة ٢١٠ السطر ١٩ قرأ : قام الدلالة ، وأرى انها تقرأ : قيام الدلالة (قراءة اجتهادية)

٦٧ ــ فى الصفحة ٢١٦ السطر ٧ قرأ : وهذا ، وصحته : هذا ، وفى السطر ١٢ قرأ ، فغير منكرا ليقال به ، وصحته : فغير منكر ليفاد به .

٦٨ ــ فى الصفحة ٢١٩ السطر ١٤ قرأ : لم يعتقد حجة ترك فراغا لكلمة ، وصحته : لم نعتقده حجة .

٦٩ ــ فى الصفحة ٢٢١ السطر ١ ترك فراغا لكلمة ، لعلها : شرد ، وفى السطر ١٣ ترك فراغا لكلمة ، هى : ولذلك . وفى السطر ١٤ فراغ لكلمة لعلها : الاجماع .

٧٠ ــ ص ٢٢٤ سطر ٩ قرأ : عن قياس ينص أو دلالة قطعنا عليه والا ، وصحته : عن قياس بنص أو دلالة قطعنا به لعلته والا

٧١ ــ ص ٢٢٥ سطر ١٨ قرأ : اربت ، وصحته : زادت

٧٢ ــ ص ٢٢٧ سطر ١٨ ترك فراغا لكلمة ، لعلها : مع

٧٣ ــ ص ٢٣٢ سطر ٦ قرأ : الرضا به ، وصحته : الرضا بذلك ، وفى السطر ١٣ قرأ : يبين فى ذلك ، وصحتها : يبين ذلك .

٧٤ ــ ص ٢٣٦ السطر ١٢ قرأ : تدعو اظهاره ، وصحتها : تدعو الى اظهاره

٧٥ ــ ص ٢٣٧ سطر ٢ ، قرأ : كمسالة الجد وغيرها ، وصحتها : كمسالة الجد والحرابة وغيرهما • ومسالة الحرابة مشهورة فى الفقه الاسلامى وهى تقوم على الخلاف فى ترتيب أحكام الآية « انما جزاء الذين يحاربون الله .. الخ »

٧٦ ــ ص ٢٣٩ سطر ٤ قرأ : وهذا هو الاعرف ، وصحته : وهذا هو الأقرب ، وفى سطر ٥ قرأ : لأنه لو لم يحصل فيه النكر من أنه يقول ، وصحته لانه لو لم يحصل فيه أكثر من انه يقول

وفى ص ٢٤١ سطر ١٢ قرأ التاسى به ، وصحته التاسى به والاتباع • وفى السطر ٣ قرأ ، وبينا ما يليه ، وترك فراغا لكلمة ، وصحتها : وبينا مائيته ، وليس هناك كلمة بعدها .

٧٧ ــ ص ٢٤٧ سطر ٤ قرأ : لابد من أنه باحد ، وصحته لابد من وصفه أنه باحد

٧٨ ــ ص ٢٥٨ سطر ١ قرأ : قيل له لابد من اعتبار وجهة ، وصحته : قيل له : لاخلاف بينهم فى أنه لابد من اعتبار وجهه ، وفى السطر ١١ انقص جملة بعد كلمة نحو ، هى : رجوعهم اليه فى التقاء الختانين وفى السطر ١٢ قرأ نهار ، وصحتها : شهر وفى السطر ١٧ ترك فراغا كلمتين هما : نحو فسخ

٧٩ ــ ص ٢٦٢ سطر ٧ قرأ : وليس للغير الأمر شىء ، وصحته : « وليس لك من الأمر شىء »

٨٠ ــ ص ٢٦٣ سطر ٢٠ ترك فراغا لكلمة ، هى : الجلاد

٨١ ــ ص ٢٦٤ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة ، هى : حب ، وفى السطر ٨ ترك فراغا لكلمة لعلها : يوصف ، وقد اشار المحقق الى هذا الاحتمال فى الهامش .

٨٢ ــ ص ٢٦٥ سطر ٦ ترك فراغا لكلمة ، هى : استيعابا ، وفى السطر ١٠ ترك فراغا كلمتين ، لعلهما : فاما انه

٨٣ ــ ص ٢٦٦ سطر ٧ قرأ : القول ، وصحته ، البدل ، وفى السطر ١٢ قرأ بيانه ، وصحته : ثباته

٨٤ ــ ص ٢٦٧ سطر ٥ قرأ : فيما صحح ، وصحته : فهذا صحيح .

٨٥ ــ ص ٢٦٩ سطر ٩ قرأ : لانا اعتبرنا ، ولعل الناسخ اسقط كلمة : اذا ، فتقرأ : لانا اذا اعتبرنا

٨٦ ــ ص ٢٧٢ سطر ٥ ترك فراغا لكلمة ، هى : ما شاكله

٨٧ ــ ص ٢٧٣ سطر ١٧ قرأ : لايجوز أن يدل على زمن ، وصحته : لايجوز أن يدل على شىء

٨٨ ــ ص ٢٧٧ سطر ٤ قرأ : الاستد ، وقال فى الهامش ، بقية الكلمة مداد سائل ، وصحته : الاستدلال ، والكلمة واضحة لا مداد عليها . وفى السطر ٥ قرأ : طريقة الدليل وصحته : طريقهما

٨٩ ــ ص ٢٨٠ سطر ١٢ قرأ : فى حاله ، وصحته : من حاله، وفى السطر ١٨ قرأ : لان الواجب على العبد اذا كان وصحته : لأن الواجب على الغير اذا كان يضره ويغمه

٩٠ ــ اما الصفحة ٢٨٢ من المطبوع فقد أثبتها على صورة تشكل الفراغات من الكلمات غير المقروءة نصفها أو اكثر . وقد اثبتها كما أثبتها المحقق ثم اثبت صحتها . قال المحقق : فاذا كانت مختلفة الوضوع أوجب فى الصورة واحدهما أن تكون العلل وتاثيرها ويتعلق الحكم بها محل كما انموضوع الشرع مخالف لموضوع العقل ولهذه الجملة قلنا ان من جوز التعبد بالقياس الشرعى مع اثبات العقليات يفارق حاله حال فى نفيهم التعبد بالشرع وذلك لظنهم أن التعبد بالشرع يجب أن يجرى مجرى التعبد بالعقل فلهذا وجب وهذه طريقة مخالفة لانهم لما ظنوا أنه يوافق القياس العقلى

توصلوا بذلك الى نفيه

وقد تبين أن النص هو كما يلى :

فاذا كانت مختلفة الموضوع أوجب وان كانت الصورة واحدة أن تكون العلل وتأثيرها وتعلق الحكم بهـا مختلفة ، كما ان موضوع الشرع مخالف لموضوع العقل ولهذه الجملة قلنا : ان من نفى جواز التعبد بالقياس الشرعى مع اثبات الفعليات يفارق حاله حال البراهمة فى نفيهم التعبد بالشرع أصلا ، وذلك لأن القوم أتوا من قبل ظنهم أن التعبد بالشرع يجب أن يجـرى مجرى التعبد بالعقل فلما رأوه مخالفا تطرفوا بذلك الى نفيه وهـذه طريقـة نفاة القياس لأنهم لـما ظنوا أنه يوافق القياس العقلى ولم يستقم ذلك فيه توصلوا بذلك الى نفيه . ثم ذكـر الاستاذ المحقق ان بقية الورقة ١٥٥ب من المخطوط متعـذرة القراءة فلم يثبتها ، وبالعودة الى المخطوط ، قرئت على النحو التالى :

ولو رتبوا كل واحد منهما حيث رتبـه الدليل لزالت هذه الشبهة عنهم عن قرب لأنه لا يجوز اذا كانت الأحكام الشرعية تتبع اختيار التكليف من حيث كان لطفا ومصلحة ولا يجـرى على نمط واحد فى الأعيان والأزمان ويخالف الاحكام العقلية التى تثبت لصفات ترجع الى الافعال الا أن يكون فرع كل واحـد منهما مطابقا لأصله فمتى طلب فى فرع أحدهما ما يوجد فى فرع الاخر كان المتعبد بمنزلة أن يطلب « فى » أحدهما ما يطلب فى الاخر ومن لم يعرف كيفيـة التـكليف وموضوعه فى الاختلاف تعذر عليه معرفة هذه الامور وانما أتى المخالف من قصوره فى المعرفة بهذا الشأن وتقصيره أو وضع كل واحد منهما فى غير حقه « فيغلو » فيه أو يقصر من جهة لزومه .

ثم انتقل المحقق فى الصفحة نفسها الى ما وهم أنه الورقة ١٥٦ ا من المخطوط مع أن ما أثبته هو ابتداء الورقة ١٩٦ ا . وقد اثبته هو فى المطبوع مرة اخرى فى الصفحة ٣٥٦ ويبـدا بالكلام التالى :

المذاهب أحكام الافعال .. وهكذا أقحم ورقة من المخطـوط بلوحتيها ا و ب هنا مع أن السياق لا يحتمل هذا الاقحام ، اذ واضح أن الموضوع يختلف عما أثبته وأن مكانه الحقيقى هو فى الصفحة ١٩٦ أ او ٣٥٦ من المطبوع ولم ينتبه السـيد المحقق الى هذا التكرار مع انه فى قسم متقارب من الكتاب .

وبالعودة الى المخطوط تبين صحة ما قلناه ولذلك فاننانثبت هنا الورقة ١٥٦ أ بلوحتيها وهى التى أسقطها السيد المحقق من النص وذلك لفائدة مقتنى الكتاب وحتى يتسنى لهم استدراك هذا النقص .

وهكذا يجب أن يحذف ما أثبته المحقق فى الصـفحة ٢٨٣ اعتبارا من السطر ٨ والجملة : المذاهب أحكام الأفعال .. الى نهاية الصفحة ٢٨٥ السطر ٨ ، والجملة : علم انه الصواب فى الجميع وليس : علم انه تصويب الجميع كما أثبته . ويستبدل بالصفحات المحذوفة ما نثبته فيما يلى ، وهو الصفحة ١٥٦ ا وب من المخطوط أما الصفحات المحذوفة منها فمكانها يأتى بعد ذلك أى فى الصفحة ٣٥٦ .

واليك نص الورقة الناقصة :

٥٦/أ ـ فى القياس الشرعى ان ينتهى الى حد القياس العقلى أو يريد فى القياس العقلى أن ينحط الى رتبة القياس الشرعى ولمثل ذلك دل من زعم أن فى العقليات ما يكون الحق فى الشىء وخلافه كالشرعيات فزعم ان كل مجتهـد فيها مصيب اذا تاول القرآن والسنة • وجهل الفرق بين مايصح ان يكون الحق فيه وفى خلافه وبين ما يستحيل ذلك فيه وانما جهل ذلك من الوجـه الذى ذكرناه • وعلى هذا الحد ظن كثير من المتفقهة ان القياس الشرعى لا بد فيه من مطلوب معين ولا بد فيه من دليل يوجب القطع وأنه غير مخالف للقياس العقلى فاداه الى نقص أمـور ثابتة فى الشرع ، وأداه ذلك الى الجهل بكيفية التكليف لانه ظن جواز تكليف الامر وان لم يميزه من غيره ولم يفصل بين أن يؤدى ما كلف أولا يؤدى على ما بينه من بعد .

والذى قدمنا ذكره يسقط هذه الشبهة ويبين الاصل فى هذا الباب .

واعلم ان القياس مبنى على قواعد : احداها الحـكم ، وله تعلق بالمحكوم فيه ويفسره ، والاخر العلة ولهـا تعلق بالحكم والأصل ، والدليل والامارة لأنه مخالف لنفى الحكم الذى قد يثبت باضطرار .

١٥٦/ب ـ واستدلال • والعلة لاتعلم الا من جهة الاستدلال فلابد من تعلقها بالوجوه التى ذكرناها ولم نعن بالعلة اثباتها لانها فى الاثبات كالحكم فيما ذكرناه وانما نعنى كونها عـلة والاخرون الفرع الذى هو السبب فى امكان العلة لان علةالحكم لايراد للحكم المعلوم الذى هو المعلل وانما يراد لاثبات حكـم غير معلوم فى الفرع واحدها مشاركة الفرع الاصل فى علة الحكم فان كان ما يقدم من الادلة يوجب هذا الاعتقاد ونقيضه حصل هذا الاعتقـاد واجبا وان كان لا يقتضيه حصـل عنـد اختياره ونظره ، وان لم يثبت القايس الحكم والتعبد قد يثبت بالقياس أن يكون مخطئا ومناقضا فالاول يحصل فى العقليات التى طريقة النظر فيها تتفق ولا تختلف ، والثانى يحصل فيها وفى الشرعيات. ولهذه الجملة قلنا أن الناظر والمفكر فى القياس الشرعى ينظر فى الاصول الواردة فى الكتاب والسنة لانها الدالة مع ثبوت القياس وبيان طريقة علل الحكم فى الفروع وليس كذلك القياس العقلى لان الناظر ينظر فى نفس الحـكم لا فى الدليل الذى يثبت به الحكم ، ولذلك قد يصح فى ذلك الحكم أن يكون ضرورة ولا يصح ذلك فى الشرعيات فالواجب على المفكر أن يرتب كل واحد منها مرتبته فى القواعد التى ذكرناها .

١٥٧/ا ـ واعلم ان الدليل انما يدخل فى العقل ومايتبعه من احكامه فيكون العقل علته (وهنا نكمل مع الصفحة ٢٨٥ من الكتاب المطبوع السطر ٨)

٩١ ـ فى الصفحة ٢٨٥ سطر ٨ قرأ : الفعل عليه ، وصحته : الفعل علة ، وفى السطر ٩ ترك فراغا لكلمتين هما : يحبعنه ، وفى السطر نفسه قرأ : وبعض الوصف فى الفعل ، وصحته : وبعض أوصاف الفعل ، وفى السطر ١١ قرأ : من
ان تنفصل بهذا   والذى يفيده ، وصحته : من حقيقة تنفصل بها من غيره والذى يفيده ، وفى السطر ١٧ ترك فراغا

لكلمة قال فى الهامش أنها مرمجة لا تستبين ، والصحيح : أنها كلمة مشطوبة والسياق متصل مع شطبها .

٩٢ - فى الصفحة ٢٨٦ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة ، لعلها : تعين ، وفى السطر ٤ قرأ : لاختزان وترك فراغا لكلمة وصحته هى : لامتداد . وليس هناك كلمة ناقصة .

٩٣ - فى الصفحة ٢٩٨ سطر ٣ قرأ : ومع ، وصحته : مع ، دون الواو ، وفى السطر ٥ قرأ : أوتى ، وصحته : أتى : وفى السطر ١٦ قرأ : وأما مابه كره ، وصحته : وأما مايذكره .

٩٤ - فى الصفحة ٣٠٦ فى السطر ٥ أقحم السيد المحقق على النص ورقة كاملة بلوحتيها ولا يستقيم السياق معها ، وهى تقع فى المطبوع من الصفحة ٣٠٦ سطر ٥ الى الصفحة ٣٠٨ سطر ١٢ وقد انتبه المحقق الى ذلك ولكنه لم يرجع الى المخطوط وبالرجوع اليه أى الى أول الورقة ١٧٠ أ من المخطوط وهو فى دار الكتب وجد ان هاتين اللوحتين مقحمتان من المصور فالورقة ١٦٩ أ بيضاء وأما اللوحة ب من هذه الورقة ١٦٩ فقد أثبت فيها ما يلى :

الجزء الثانى عشر من الشرعيات من المغنى

فيه تمام الفصل

فصل فى بيان موضع القياس

فصل فى بيان أصول القياس

فصل فى علة القياس

فصل فى بيان طرق صحة العلة

فصل فى بيان شروط العلة وأحكامها

ثم يستمر السياق من بداية الورقة ١٧٠ أ من المخطوط أى الصفحة ٣٠٨ والسطر ١٣ من المطبوع

٩٥ - الصفحة ٣٠٩ السطر ٣ أثبت المحقق مايلى : على حد وما أخرجه وصحته : على حد الاستثناء وما أخرجه وفى السطر ١٥ ترك فراغا لكلمة ، هى : واحتمال ، وفى السطر ١٦ ترك فراغا لكلمة ، هى : لهما

٩٦ - فى الصفحة ٣١٥ السطر ٩ قرأ : لامتثال الكتاب وهى فى المخطوط كذلك ، ولعلها : لان امتثال الكتاب ، وبها يستقيم النص .

٩٧ - فى الصفحة ٣٢١ سطر ١٢ أثبت وهذه علة النظام وأشار فى الهامش ان القراءة غير مطمئنة ، ورأيى أنها مطمئنة والسياق معها واضح

٩٨ - فى الصفحة ٣٣٦ السطر ١٣ قرأ : وعلية الاشتباه ، وصحته ، وغلبة الاشتباه

٩٩ - فى الصفحة ٣٣٩ السطر ١١ ترك فراغا لكلمة ، هى : القياس

١٠٠ - فى الصفحة ٣٤٠ السطر ١٥ قرأ : فبها ، وصحتها : فيها

١٠١ - ص ٣٤١ السطر ١٣ ترك فراغا لكلمتين ، هما : هذا الكتاب

١٠٢ - ص ٣٥٩ سطر ١٢ ترك فراغا لكلمتين هما : الذى له

١٠٣ - ص ٣٦٢ سطر ٥ قرأ : فما يتعلق ، وصحته : مما يتعلق ، وفى السطر ٧ قرأ : ترد العقليات ، وصحته : ترتيب العقليات .

١٠٤ - ص ٣٦٣ السطر ١ قرأ : ويتجه فى ، وصحته : ويتحرى ، وفى السطر ٢ قرأ ظاهرا ، غامضا : وصحتها : ظاهرا وغامضا ، وفى السطر ٤ قرأ : أن ، والاصح : لأن

١٠٥ - ص ٣٦٤ السطر ٤ قرأ : لبعض فى أنه كان يتولاه ، وأرجح أن تقرأ : لبعض فى ذلك أنه كان يتولاه وفى السطر ٦ قرأ : أن الشرع ، وصحتها : ان بالشرع ، وفى السطر ١٥ أنقص المحقق من المخطوط سطرا ، وتقرأ الجملة صحيحة كما يلى : جعل للمجتهد « الأجر فى الاجتهادين المختلفين وان كان » الأجر .. وفى السطر ١٦ قرأ : يذكر ، وصحته : بذكر

١٠٦ - ص ٣٦٥ سطر ١٢ قرأ : فى باب الامامة ، وصحتها : فى باب الامامة وغيرها ، وفى السطر ١٤ قرأ :بين حاله وحاله مع معونة ، وصحته : بين حاله مفتما وحاله مع معاوية .

١٠٧ - ٣٦٩ سطر ٤ قرأ : مشكلة عليه ، ولعل الاصح : مشكلة خلقه ، وفى السطر ٨قرأ : ان يجعل مقودا له ، وأرجح أنها : بأن يجعل مقويا له .

١٠٨ - ص ٣٧٠ سطر ٣ قرأ : لأنه يعتد باجتهاد فاذا بطل وصحته : لأنه تعبد بالمتضاد ، فاذا بطل

١٠٩ - ص ٣٧١ سطر ١٣ قرأ : لمن يخاف فى الامامة ، وصحتها : لمن يخالف فى الامامة

١١٠ - ص ٣٧٢ سطر ٤ ترك فراغا لكلمة هى يحيل ، وفى السطر ٧ قرأ : انا نعلم بأن ظهر من المجتهدين مخطىء،وصحتها: انا نعلم أن احد هذين المجتهدين مخطىء ، وفى السطر ٨ قرأ : فى الأربعة ، وصحتها : فى الأئمة الأربعة

١١١ - ص ٣٧٣ سطر ٦ ، قرأ : وهذا « من فيما صنفه يلحق ابطال الاستحسان وجماع العلم وغير ذلك من كيفية .. الخبر نطلق » القول ، وصحته : وهذا بين فيما صنفه ، نحو : ابطال الاستحسان ، وجمل فى العلم ، وغير ذلك من كتبه ، لكنه فى الاية يطلق القول . وترى كيف ان العبارة مستقيمة بحسب ما أثبتناه وعربية لا أعجمية ، وفى السطر ٧ قرأ : وهو فى الفاظه ، وصحته : ويميز فى ألفاظه

١١٢ - فى الصفحة ٣٧٥ السطر ٣ قرأ : وهنا له قولنا ، وصحته : وهذا بمنزلة قولنا ، وفى السطر ٤ ترك فراغا لكلمة ، أظنها : عين . وفى السطر١١ قرأ : لكان التكليف ، وصحته لكان التعبد ، وفى نفس السطر قرأ : نقوله يتناقض ، وصحته : نقوله ساقط

١١٣ - ص ٣٧١ سطر ٦ قرأ : ولأولى النظر طلب ، وصحته : ولأن النظر طلب ، أما السطر ٦ ، فقد قرأه على النحو التالى : مطلوب ، ولا يجوز أن يكون الظن ، لأن الحكم انما للفعل فيه تعلق ، وصحته : مطلوب « به » ولا يجوز أن يكون الفرض الظن لأن الحكم انما « يتعلق بما » للفعل فيه تعلق ، وفى السطر ٨ قرأ : مثله ، وصحته : أشبه ، وفى السطرين ١١ و١٢ قرأ : على طريق الذم لا من أنه فعل قبيحا كما يوصف القائل خطأ بأنه مخطىء فى قيله ، وصحته : على طريق الذم لا لأنه فعل قبيحا كما يوصف القاتل خطأ بأنه مخطىء فى قتله

١١٤ ـ ص ٣٧٨ سطر ١٦ قرأ : و حسبوا من القول ان لا مزية ، وصحته : وانما استوحشوا من القول بانه لامزية .

١١٥ ـ ص ٣٧٩ سطر ١٢ قرأ : ماهو الانفع ، وصحته : لما هو الأنفع

١١٦ ـ ص ٣٨٠ سطر ٧ أنقص المحقق سطرا فقرأ : لكنه قال ، وصحته « * » لكنه « زعم ان الشرع قد دل على المنع فيه ، ومنهم من قال يجوز التعبد به لكنه » قال ، وفى السطر ٩ قرأ : فمنهم : وصحته : ففيهم

١١٧ ـ اما الصفحة ٣٨١ فقد ترك نصفها فراغات وقرأ كثيرا من كلماتها بصورة خاطئة وقد رأينا أن نثبت ما أثبته المحقق ثم نثبت ما نرى أنه تصحيح من القراءة ليصحح الكتاب المطبوع .

أثبت هذه الصفحة كما يلى :

لا يعمل بذلك اذا كان الحكم وانما يقصد بالواحـــد الذى
هو من الذى هو من باب العمل ولذلك لم يختلفوا
فى أن خبر الواحد انما يعمل به فى الأحكام دون الحقـــوق
والمعاملات لانهم

ان اجازوا قبول خبر الواحد فى
ذلك فبقى وكذلك قسمنا الاخبار فجعلناها مع
اربعة أضرب :

احدها : ما تثبت به الحقوق وما يجرى مجراها .

والاخر : ماتثبت الاحكام وما شاكلها
والاحاد

والاخر : ما تثبت به الحقوق الحاضرة كالمعامـــلات وغيرها
وسميناه بالمعاملات ولم

شرائط خبر الواحد بل عملنا فيه على ما تقتضيه

وطريقة العقل أو ما ورد الشرع . ثم اختلفوا فى
التى لها يرد خبر الواحد كما اختلفوا فى شروط قبـــوله وفى
موضع قبوله واختلفوا فى صفات المخبر على الجملة وعـــلى
التفصيل جميعا لانهم وان ادعوا العباد فى
من القول فى سائر
واختلفوا فى الخبر اذا تعارض وتنافى ماالذى يحمل على القبيح
وما الذى

وما الذى يعمل به على الوجه الذى يجـــوز ان يعمل به كالاختلاف المباح وما شروطه . وما الذى لا يعمل به ، واذا لم يعمل به فهل يبطل أو يطلب ترجيحه ، أو يكون المكلف مخيرا ،
وغير ذلك مما قد اختلفوا فيه ففى تبيين الـــكلام
فى اصوله والسير فى فروعه الى وخبره

وبالعودة الى المخطوط تقرأ الصفحة كما يلى :

لايعمل بذلك اذا كان الحـــكم من باب العلم كالاصـــول « واعتقادها » * وانما اختلفوا فى ماالذى هو من باب العلم وما الذى هو من باب العمل ولذلك لم يختلفوا فى ان خبر الواحد انما يعمل به فى الأحكام دون الحقوق والمعاملات لانهم كما ان اجازوا قبول خبر الواحـــد فى بعض ذلك فهى طريقـــة اخرى .

ولذلك قسمنا الأخبار فجعلناها على ثلاثة أضرب :

احدها : ما تثبت به الحقوق وما يجرى مجراها فى مثـــل الشهادات .

والاخر : ماتثبت به الاحكام وما شاكلها كأخبار الاحاد .

والاخر : ما تثبت به الحقوق الحاجزة كالمعامـــلات وغيرها وسميناه أحيانا بالمعاملات ولم نستوف فيه شرائط خبر الواحد بل عملنا فيه على ما يقتضيه غالب الظن فى طريقة العقل أوعلى ما ورد به الشرع . واختلفوا فى العلل التى لها يرد خبرالواحد كما اختلفوا فى شروط قبوله واختلفوا فى صفات المخبر عـــلى الجملة وعلى التفصيل جميعا لأنهم وان أدعوا العدالة فقـــد اختلفوا فى ما يثبت من القول فى سائر الصفات واختلفوا فى الخبر اذا تعارض وتنافى ما الذى يحمل على القبيح وما الذى « وكده » (*) وماالذى يعمل به على الوجه الذى يجوز ان يعمل به كالاختلاف المباح ، وماشروطه وماالذى لايعمل به . واذا لم يعمل به فهل يبطل أو يطلب ترجيحه ، أو يكون المكلف مخيرا وغير ذلك مما قد اختلفوا فيه ونحن نبين الكلام فى أصـــوله ونسير فى فروعه الى جملته وخبره ان شاء الله .

***

هذه بعض الملاحظات التى سجلناها على الكتاب من القراءة السريعة له حتى نهاية الصفحة ٣٨١ من المطبوع ، وقد تركنا الصفحات الاخيرة اى من ٣٨٢ حتى ص ٣٨٦ وهى نهـــاية الكتاب

لانها تحتاج الى اعادة كتابتها كلها من جـــديد بسبب كثرة ما تركه السيد الملحق من نواقص ممـــا لا تسمح به هذه المقالة .

وهكذا تبين لنا أن هذا الجزء مع مابذله الاستاذ المحقق من جهد يذكر له بالحمد والشكر قد اخرج على صورة لا يستطيع القارىء أن يفيد منه الفائدة كلها ، فكثير من العبـــارات التى أثبتها السيد المحقق غير مستقيمة مما يجعل فهم قصـــد المؤلف منها متعذرا ويوهم القارىء كما ذكرنا أن القاضى لايحسن الكتابة مع أنه كاتب فحل جبار ، هذا بالاضافة الى ما رأيناه من اسقاط بعض الصفحات ، واقحام بعض الصفحات عـــلى الاصل ، وتكرار بعض الصفحات التى أثبتت فى أكثر من موضع دون مراعاة انسجامها مع السياق أو عدمه .

هذا واننا لنرجو أن يتاح للسيد المحقق تصحيح هذه الاخطاء واستكمال النواقص فى طبعة قادمة فيخرج كتاب المغنى عـــلى الصورة التى نرجوه لها من الكمال والوضوح والاتقان .

عبد الكريم النعمان

---

(١) قراءة اجتهادية .

* قراءة اجتهادية .